FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

Observatoire Social Tunisien
المرصد الاجتماعي التونسي
FORUM TUNISIEN POUR LES DROITS ÉCONOMIQUES ET SOCIAUX

عدد : 89

Crédit Photo : Yassine Gaidi

نشرية شهر فيفري 2021

1235
تحركا احتجاجيا

13
حالة إنتحار و محاولة إنتحار

638
مهاجر(ة)

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا)
الطابق الثاني شقة 325 تونس باب بحر 1000
الهاتف: 129 325 71 (216+) الفاكس: 128 325 71 (216+)
contact@ftdes.net www.ftdes.net

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
CCFD TERRE SOLIDAIRE
Soyons les forces du changement

المقدمة

الحراك الاجتماعي الذي ميز انطلاقة السنة الجديدة وموجة الاحتجاجات والغضب وعدم الرضا التي طبعت شهر جانفي 2021، لم ينطفئ لهيبها خلال شهر فيفري، فتواصلت التحركات والاحتجاجات في مختلف الجهات. وتدريجيا طبعتها الأزمة السياسية التي تضخم حجمها مع التحوير الوزاري غير المكتمل والقطيعة المعلنة بين رئاسة الحكومة ورئاسة البرلمان من جهة ورئاسة الجمهورية من جهة ثانية.

وعلى امتداد الشهر عرف الشارع التونسي وأساسا العاصمة تحركات واحتجاجات يمكن تقسيمها إلى 3 أصناف:

- احتجاجات الفاعلين الجدد وهم "الجيل الخطأ " وحملة مناهضة القانون 52 واتسمت تحركاتهم بمنسوب عال من الجرأة ورفض كل ما يمثل المنظومة التي يعتبرونها فاسدة ولا أخلاقية سجلت تحركاتهم مواجهات مع رجال الأمن واستعمال مفرط للعنف وقوة البوليس.. كما أثارت شعاراتهم وطريقتهم المستجدة في الاحتجاج الكثير من الجدل اعتمدت معها السلطة المقاربة الأمنية بالأساس فتم إيقاف جزء كبير منهم وهرسلتهم ومتابعتهم قضائيا فضلا عن مواجهتهم بالتشويه والوصم والتقليل من القيمة..

- الفاعلين التقليديين من نشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن الحريات وكان حضورهم نسبيا ضعيف، واختاروا معاضدة التحركات الشبابية ومناصرة مطالبهم.

- السلطة الرسمية وتجسمت في التحرك الذي قامت به حركة النهضة اخر الشهر، قامت بتحشيد أنصارها على امتداد أسبوعين من اجل انجاحه، واختارت ان يكون في نفس الوقت بمثابة الرد السياسي على منافسيها السياسيين وعلى الشارع الذي عبر صراحة على رفضها وطالبها بالمغادرة في اغلب التحركات المسجلة خلال الشهرين الماضيين.

بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية 2020، نجد ان شهر فيفري قد كان استثنائيا هذه السنة حيث عرف حجم تحركات مضاعف بالمقارنة مع ما سجله نفس الشهر السنة الماضية وبالأرقام قفز منسوب الاحتجاجي من 705 تحركا احتجاجيا في فيفري 2020 الى 1235 تحركا احتجاجيا خلال فيفري 2021.. رقم يعود بنا منسوب الاحتجاج الذي كان تعرفه المدن التونسية خلال السنوات الأولى للثورة التي تميزت بانتشار غير مسبوق للاحتجاجات وبمطلبية عالية.

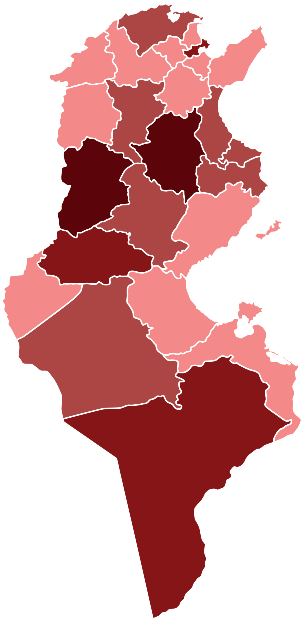

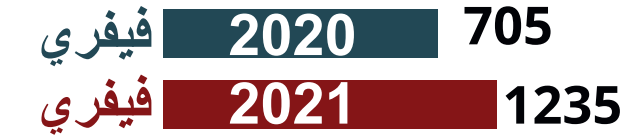

وتقريبا عاشت مختلف ولايات الجمهورية خلال شهر فيفري على وقع تحركات احتجاجية، سجل اقليم الجنوب الغربي العدد الأكبر منها اين سجل حسب ارقام المرصد الاجتماعي التونسي 370 تحركا احتجاجيا يأتي بعده اقليم الوسط الغربي ب 332 تحركا احتجاجيا فالشمال الشرقي ب 214 تحركا احتجاجيا فالجنوب الشرقي ب 136 تحركا احتجاجيا لياتي إقليم الوسط الشرقي ب116 تحركا وإقليم الشمال الغربي ب67 تحركا.

وعموما حافظت خارطة الاحتجاجات على نفس الملامح العامة التي ميزتها على امتداد السنوات الماضية، فاحتلت ولاية قفصة أعلى الترتيب من حيث الاحتجاجات والتحركات والمطلبية اين عرفت لوحدها 265 تحركا احتجاجيا أي ما يمثل حوالي 21% من جملة الاحتجاجات التي عرفها شهر فيفري. يليها في ذلك ولاية تونس ب 158 تحرك احتجاجي فولايتي القصرين والقيروان ب 143 تحركا احتجاجيا لكل منهما. لتأتي بعدهم ولاية تطاوين التي عرفت عودة لتحركات تنسيقية الكامور ب75 تحركا...

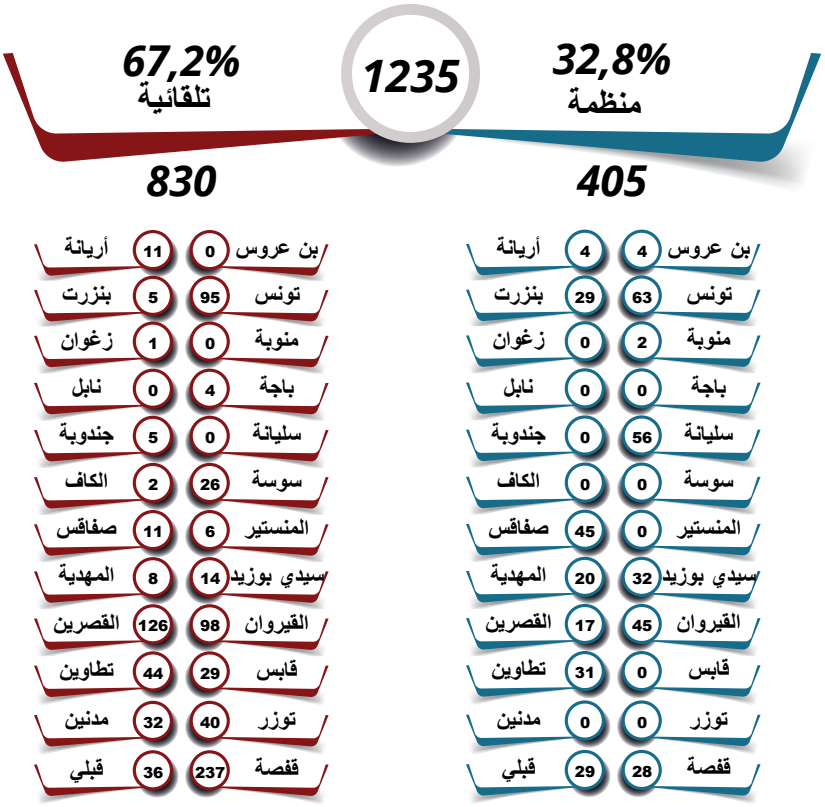

وفي الغالب كانت التحركات التي سجلها شهر فيفري 2021، تلقائية غير منظمة انضبطت بالأساس لردود فعل ورفض وغضب حيث مثلت 67.2% من مجموع التحركات أي 830 تحركا مقابل 405 تحركا (32.8%) كانت في شكل تحركات مبرمجة ومعلنة سلفا من قبل الفاعلين الاجتماعيين على غرار الوقفات الاحتجاجية والاعتصامات التي خاضها الفلاحون للمطالبة بتوفير الأسمدة على امتداد الشهر.

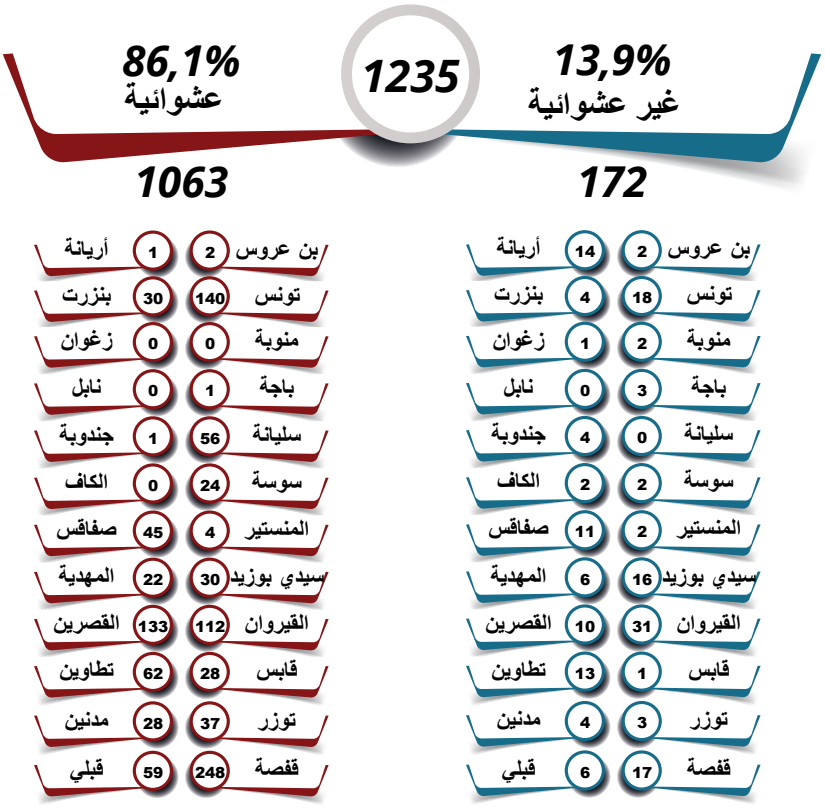

وحسب نتائج عمل فريق المرصد الاجتماعي التونسي وما تم رصده من تحركات خلال شهر فيفري، مثل الاعتصام كشكل احتجاجي الخيار الأبرز بالنسبة للمحتجين والفاعلين الاجتماعيين، اين سجل الشهر 925 يوم اعتصام أي ما يمثل 74.9% من مجموع الاشكال الاحتجاجية المسجلة.

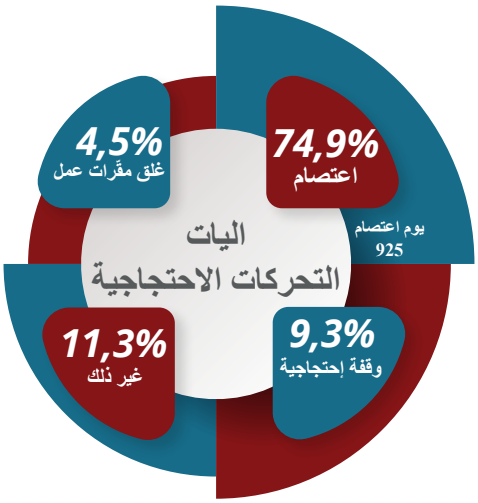

وعلى غرار الأشهر السابقة تعلقت التحركات الاحتجاجية، أساسا بمطالب موجهة راسا الى الحكومة، ففضلا على التحركات ذات التوجه السياسية الحقوقي، حمل الشهر مطالب تشغيل حاملي شهادة الدكتوراه والمعطلين عن العمل من أصحاب الشهائد العليا ودعاو لتحسين البنية الأساسية وتوفير الماء الصالح للشراب وتمكين الفلاحين من كميات كافية من مادة الامونيتر.. كما عرف الشهر تحركات شملت عدد كبير من الجهات دعت الى تنفيذ قرارات مجالس وزارية جهوية سابقة لم تنفذ وتعهدات حكومية بقيت معلقة.

فضاءات التحركات الاحتجاجية	
الطرقات	16 %
مقر الولاية	14 %
مقرات الانتاج	13 %
المقرات الإدارية	13 %
مقرات الوزارات	9 %
وسائل الإعلام	8 %
المؤسسات التعليمية	8 %
مقرات المعتمديات	8 %
مقرات السيادة	6 %
شركة فسفاط قفصة	5 %

اهم فاعلي التحركات الاحتجاجية	
الموظفون	16 %
مواطنين	16 %
العاطلين عن العمل	15%
شباب	14%
السكان	9 %
المعلمين/الاساتذة	8 %
الفلاحين	6 %
الاولياء	6 %
السائقين	5 %
العمال	5 %

وبالترتيب، مثلت التحركات الاحتجاجية المطالبة بالتشغيل 34 % من المجموع الجملي للتحركات تاتي بعدها التحركات العمالية المطالبة بتسوية وتحسين الوضعيات المهنية وكانت في حدود ال 24% اما التحركات التي تعلقت بالتنمية وتحسين حياة المواطن التونسي ـ البنية التحتية توفير الماء الصالح للشراب ـ فكانت في مجملها 30% من الاحتجاجات المسجلة اكثر من نصفها تعلق بمطالب عامة منادية بالتنمية (19%). في نفس الوقت شهد شهر فيفري ارتفاع ملحوظ في حجم المطالب المتعلقة بما هو قانوني حقوقي ويمكن إعادة ذلك الى التعامل الأمني القضائي الذي اعتمده الحكومة كخطاب أساسي مع الاحتجاجات والفاعلين الاجتماعيين.

ومثل المواطنون والعاطلون عن العمل أبرز الفاعلين الاجتماعيين والمشاركين في تحركات احتجاجية واعتصامات وقطع طرقات.. خلال شهر فيفري يليهم في ذلك المعلمون والأساتذة النواب فالفلاحين. وعموما كانت الطرقات والمقرات الإدارية ومواقع الإنتاج أبرز الأماكن التي يتجه لها التونسيين خلال تحركاتهم الاحتجاجية.

التصنيف	النسبة
اجتماعي	41%
اقتصادي	32%
البنية التحتية	11%
إداري	10%
سياسي	6%

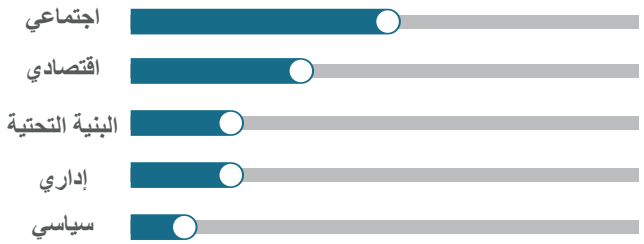

القطاع	النسبة
تربوي	12 %
بيئي	4 %
صحي	1 %
امني	6 %
قانوني	10 %
الحق على الماء	8 %
فلاحي	8 %
نقل	2 %
قطاع خاص	6 %
قطاع عمومي	43 %

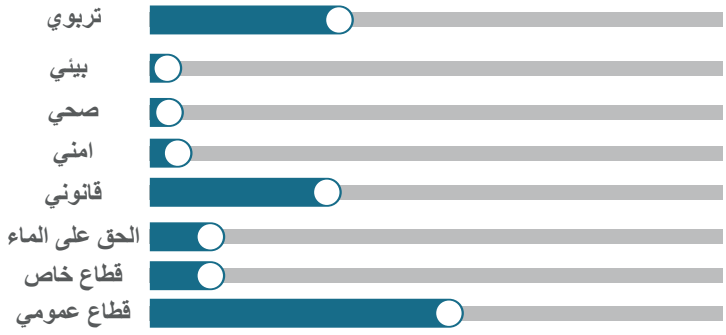

الهجرة غير النظامية خلال شهر فيفري2021

مقارنة بنفس الفترة خلال السنوات 2018 – 2019 – 2020 - 2021

ارتفع عدد الواصلين الى السواحل الإيطالية خلال شهر فيفري 2021 حيث بلغ 638 مهاجرا مقابل 26 مهاجرا فقط خلال نفس الفترة من سنة 2020 أي بزيادة أكثر من 23 مرة كما تم احباط 77 عملية اجتياز مقابل 25 عملية خلال نفس الفترة من سنة 2020 أي بزيادة 208% كما تم منع اجتياز 1273 مهاجرا خلال فيفري 2021 مقابل 571 خلال نفس الفترة من سنة 2020 أي بزيادة 123%. بما يرفع عدد الواصلين الى إيطاليا منذ بداية السنة الى 722 مهاجرا تونسيا من جملة 4923 مهاجرا(ة) من جميع الجنسيات أي ان الجنسية التونسية تمثل 14% من جملة الواصلين الى إيطاليا. يعود هذا الارتفاع رغم الظروف المناخية غير الملائمة عادة خلال هذه الفترة الى ارتفاع منسوب الإحباط لدى الفئات المشاركة في عمليات الهجرة غير النظامية خاصة بعد ارتفاع الاحتجاجات الاجتماعية خلال شهر جانفي 2021 والتي واجهتها الحكومة بالقمع الأمني ومئات الايقافات لدى الشباب وحملات من الشيطنة والوصم التي تعرض لها المحتجون وهو ما عمق العوامل الدافعة وارسى مناخا من عدم الثقة في إمكانية تحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتي عمقتها الازمة السياسية.

توزيع الواصلين الى إيطاليا حسب الأشهر خلال سنة 2021

	الواصلين	الرجال	النساء	القصر مع مرافقة	القصر دون مرافقة
جانفي	84	66	5	0	13
فيفري	638	525	28	11	62
مجموع	722	591	33	11	75

ما ميز شهر فيفري هو عودة الهجرة العائلية بعد ان غابت خلال شهر جانفي حيث وصلت أكثر من 15 عائلة حسب تقديرات أولية وشهادات لمنظمات محلية بجزيرة لمبيدوزا دون اعتبار لعدد العائلات التي تم منع اجتيازها نتيجة عدم توفر معطيات مفصلة لعمليات الاعتراض التي تقوم بها السلطات التونسية. تتقاطع عديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية والعائلية والذاتية والتي تساهم في بناء المشروع الهجري لدى فئات عديدة من العائلات التونسية خاصة الشابة منها (عائلات بأطفال قصر) بما قد يجعلها تشهد نسقا تصاعديا خلال المرحلة القادمة.

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة حسب الجهات خلال شهر فيفري

	مدنين	قابس	صفاقس	المهدية	المنستير	سوسة	نابل	تونس	بنزرت	جندوبة
فيفري	3,3%	1,6%	26,6%	25%	6,6%	5%	18,3%	13,3%	3,3%	-

تعرف ولاية المهدية صعودا في عدد عمليات الاجتياز المحبطة حيث بلغت 25% ولئن يفضل المهاجرون من جنوب الصحراء الانطلاق من ولاية صفاقس حيث تنشط شبكات تهريب المهاجرين بكثافة فان ولاية المهدية وجهة مفضلة لذوي الجنسية التونسية ولعمليات الانطلاق المنظمة ذاتيا. صفاقس والمهدية تستأثران بأكثر من نصف عمليات الاجتياز المحبطة. اما في تونس العاصمة فتتركز عمليات الاجتياز المحبطة على محاولات التسلل لمينائي حلق الوادي ورادس أساسا.

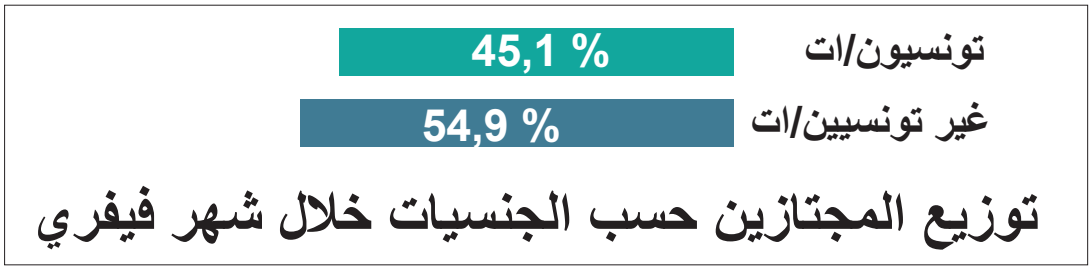

توزيع المجتازين حسب الجنسيات خلال شهر فيفري

بلغت نسبة التونسيين الذين تم احباط اجتيازهم 45.1% مقابل 54.9% لغير التونسيين وزمنيا هي الفترة المناسبة للمهاجرين من جنوب الصحراء خاصة حيث تحاول الشبكات استقطابهم خلال هذه الفترة التي ينخفض فيها اقبال التونسيين. لا يمكن اغفال وضعية الهشاشة التي يعاني منها المهاجرون من جنوب الصحراء في تونس والتي تدفعهم الى اعتبار الهجرة غير النظامية الحل الوحيد لتحسين وضعيتهم.

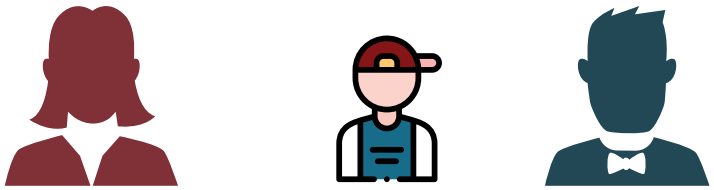

توزيع المجتازين حسب الجنس خلال شهر فيفري

	البحر	البر
فيفري	70%	30%

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة خلال شهر فيفري

الانتحار ومحاولات الانتحار

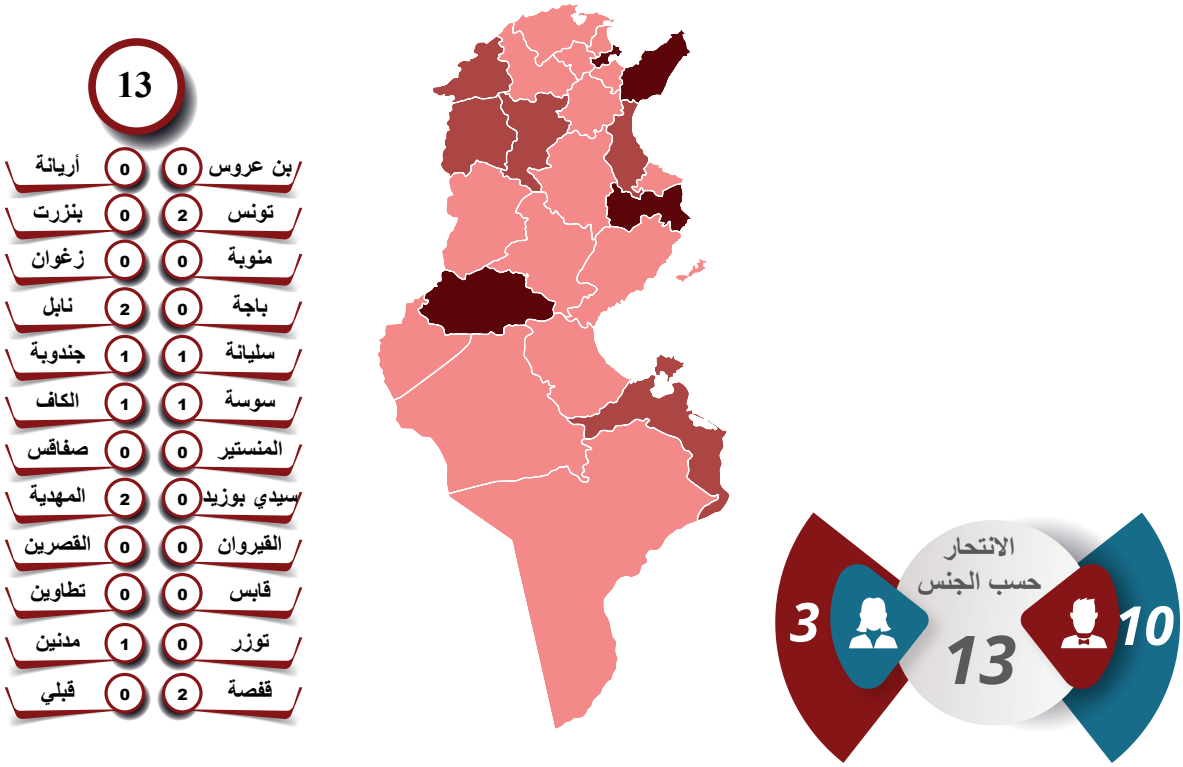

شهد شهر فيفري 13 حالة انتحار ومحاولة انتحار كان اغلبهم في صفوف الذكور، وسجلت كل من ولايات تونس والمهدية وقفصة ونابل حالتي انتحار ومحاولة انتحار في القوت عرفت فيه كل من ولايات جندوبة والكاف ومدنين وسليانة وسوسة حالة انتحار او محاولة انتحار.

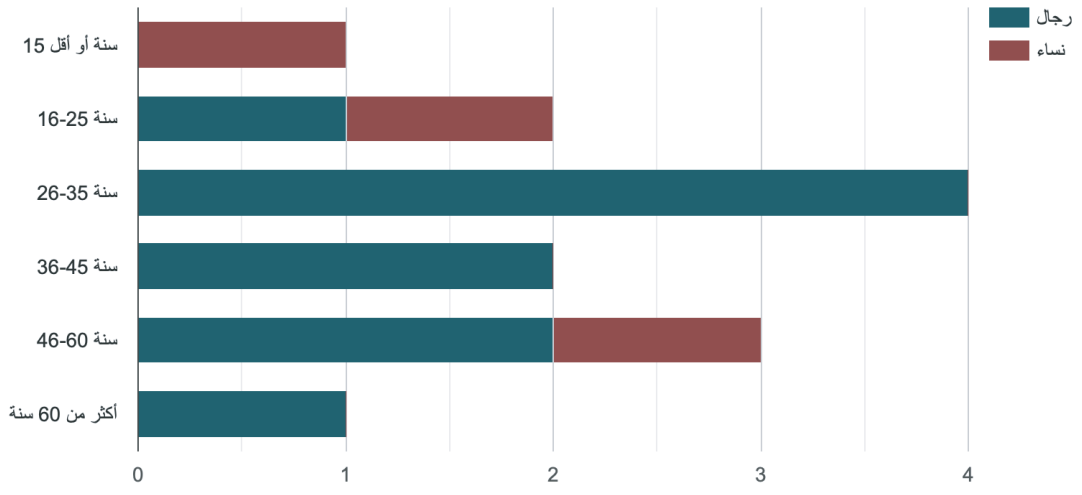

	15 سنة أو أقل	16-25 سنة	26-35 سنة	36-45 سنة	46-60 سنة	أكثر من 60 سنة
ذكور	0	1	4	2	2	1
إناث	1	1	0	0	1	0
المجموع	1	2	4	2	3	1

ومثلت الفئة العمرية 26-35 سنة هي الأكثر عرضة لحالات ومحاولات الانتحار خلال الشهر يأتي بعدها فئة 46-60 عاما. مع العلم ان ظاهرة الانتحار ومحاولات الانتحار تشمل كل الفئات العمرية بما في ذلك دون ال 15 عاما ومن سنهم فوق الستين عاما.

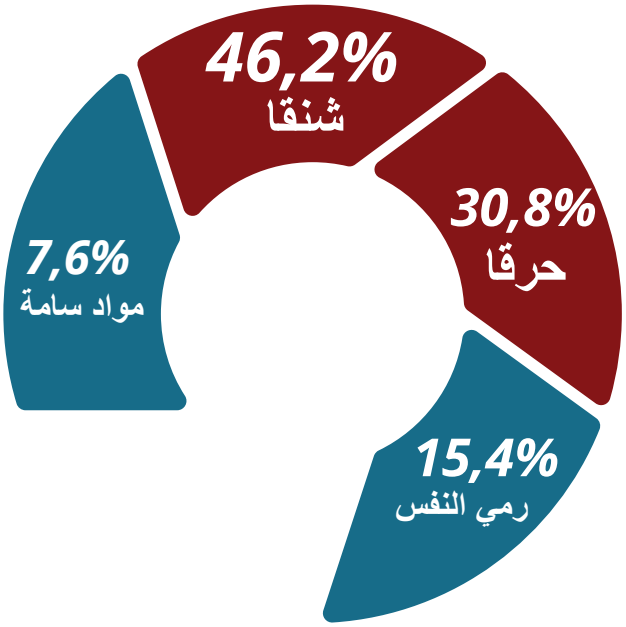

العنف

تعكس الازمة الشاملة التي تمر بها البلاد مشهدا مستجدا للعنف ابرز ملامحه زيادة في حجم العنف الموجه ضد الفئات الهشة وداخل الفضاءات التي يفترض انها آمنة. اذ يؤكد حصاد ما تم رصده من عنف طيلة شهر فيفري ان العنف امتد نحو الاطفال والمسنين لتصبح هذه الفئات الهشة عرضة لأقسى مشاهد العنف من خلال الاختطاف والاغتصاب والتحرش كما تعمق العنف داخل الأسرة ليصبح هذا الفضاء مسرحا للقتل العمد.

عنف صادم

المعطى الكمّي الذي نشتغل عليه ويتم رصده شهريا من خلال عينة الرصد، المتمثّلة في وسائل الاعلام مقروءة ومسموعة وبصرية وايضا بعض منصات الميديا الاجتماعية بعد التدقيق في أخبارها، لا يعكس بالضرورة الحجم الحقيقي لواقع العنف ولكنه يعطي صورة حول طبيعة الظاهرة وتحولاتها. ومن ضمن ما تم رصده من حالات عنف طيلة شهر فيفري مشهد اعتراض أطفال وتحويل وجهاتهم بهدف الاغتصاب والتحرش الجنسي.

وقد طال هذا الشكل من العنف الجنسي الجنسين. وكذلك انخراط قُصّر في جرائم جنسية من خلال رصد حادثة اغتصاب مسنة من قبل ثلاثة قُصّر. واللافت ايضا تطور العنف داخل الأسرة الى حوادث قتل عمد حيث تم رصد مقتل شاب ذبحا على أيدي اشقائه في نابل بسبب خلاف حول الميراث وايضا مقتل شاب على أيدي اشقائه في حي التضامن ومقتل خال على أيدي ابن شقيقته في صفاقس وغيرها من الجرائم الأسرية العنيفة جدا.

ودون شك تعكس هذه الجرائم حالة المزاج العام المنتج للعنف جراء الازمة الشاملة التي تعيشها البلاد وكذلك عدم قدرة مؤسسات الدولة على احتواء مجمل مظاهر العنف ففي المهدية مثلا وحين دخل اب في تحرك احتجاجي، تنديدا بوضعه الاجتماعي، تولى خلاله تعليق لافتة على ابنته الصغيرة وعرضها للبيع رفضا لواقعه المعيشي المتردي، لم يبادر مندوب حماية الطفولة بالتصدي للحادثة وحماية الطفلة الا بعد ضغط الرأي العام في المجال الافتراضي ليتم لاحقا اعتقال الأب وإيداع الطفلة في حماية مندوب حماية الطفولة. هذا الأداء الضعيف لمؤسسات الدولة في التصدي للعنف هو نتاج ازمة التوازنات المالية وايضا نتاج ازمة تصورات وسوء تقدير للكلفة الاجتماعية والثمن الحقيقي لتنامي العنف داخل مجتمع ما يزال يخوض تجربته في البناء الديمقراطي.

والصادم فيما تم رصده من عنف طيلة شهر فيفري هو تعرّض صحفيات الى التحرش الجنسي اثناء قيامهنّ بعملهنّ الصحفي في تغطية مسيرة حزب حركة النهضة بتاريخ 27 فيفري حيث تعرضت الصحفيات الى اللمس من أماكن حساسة في اجسادهنّ وسط جموع المحتشدين من قبل أنصار حركة النهضة. وهي سابقة خطيرة تسجل في تونس لأول مرة اذ لم يحصل من قبل ان تم تسجيل حوادث تحرش جماعي بهذا الشكل في الشارع. كما تعرض الصحفيون من الجنسين الى الاعتداء بالعنف المادي واللفظي من قبل لجنة تنظيم المسيرة وصل حد محاولة إلقاء صحفية من السيارة المخصصة لتصوير المسيرة وفقا لشهادتها.

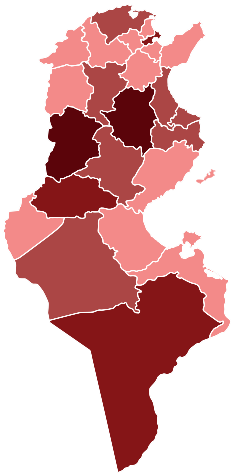

جغرافيا العنف

53.7 ٪ من العنف المرصود طيلة شهر فيفري كان عنفا جماعيا مرتكبا من قبل الجنسين. ويأتي اقليم العاصمة في صدارة المناطق الأكثر عنف بنسبة ناهزت 30 ٪ (ولايات اريانة وتونس وبن عروس) تليه ولاية نابل بنسبة ناهزت 15 ٪ ثم ولاية القصرين بنسبة ناهزت 13 ٪ ثم ولايات المنستير والقيروان والمهدية بنسبة ناهزت 7٪. تليها ولايات سوسة وصفاقس وقبلي بنسبة 5% ثم ولايات بنزرت والكاف وسيدي بوزيد بنسبة 2%.

ومثلت النساء نسبة 29.3 ٪ من مجموع ضحايا العنف طيلة شهر فيما مثل الرجال نسبة 66٪ من مجموع المعتدين.

ويأتي العنف الاجرامي في مرتبة أولى من حيث انواع العنف المرصود بنسبة ناهزت 61٪ ومثل العنف الاقتصادي نسبة 2 ٪ من مجموع حالات العنف المرصودة فيما مثل العنف المؤسساتي نسبة 15% من مجموع العنف المرصود والعنف داخل الفضاء العام نسبة 17% من مجموع العنف المسجل خال شهر فيفري ثم العنف السياسي بنسبة 5%.

القطاع	النسبة
إجرامي	61 %
مؤسساتي	15%
عنف في الفضاء العام	17 %
سياسي	5 %
إقتصادي	2 %

المكان	النسبة
الشارع	59%
وسائل النقل العمومي	2%
المؤسسات التربوية	2%
فضاء حكومي	2%
المسكن	23%
فضاءات سياحية وترفيهية	2%
السجون، مراكز الايقاف	2%
فضاء افتراضي	2%
فضاء افتراضي	6 %

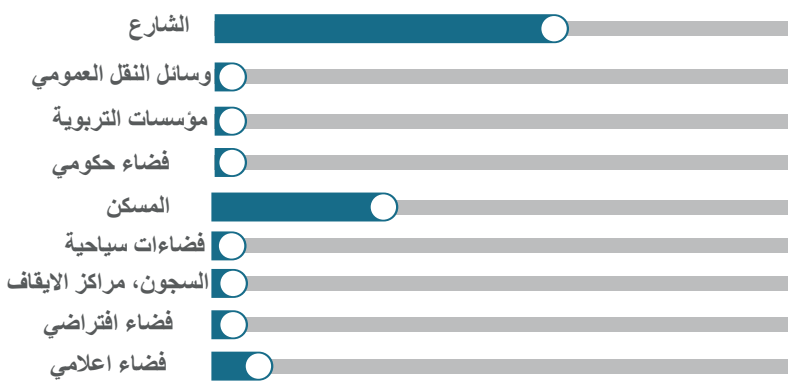

ويمثل الشارع فضاءا رئيسيا للعنف بنسبة ناهزت 59 ٪ يليها المسكن اي الفضاء الاسري بنسبة ٪23 ثم الفضاء الاعلامي بنسبة 6% فيما مثلت المؤسسات التربوية والفضاءات الحكومية اي المقرات الادارية والفضاءات السياحية والترفيهية وكذلك السجون ومراكز الإيقاف والفضاء الافتراضي فضاءات لارتكاب العنف بنسبة ناهزت 2 ٪.

ويظل العنف ظلا للازمة الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد وتحتاج معالجته الى رؤيا واستراتيجية مؤسساتية تقاوم العنف وتحمي ضحاياه. وهو امر لا يبدو متوفرا اليوم في تونس بسبب ازمة عدم الاستقرار الحكومي وازمة المالية العمومية وهما ازمتان قد تحولا دون وضع اي استراتيجية لمكافحة العنف.

الخاتمة

وللاشارة وحسب كل هذه المعطيات، فان عدم الاستقرار السياسي والمخلفات الاقتصادية للازمة الصحية لانتشار فيروس كوفيد 19، ستكون دافع أساسي في تصاعد منسوب الاحتقان الاجتماعي ومزيد فقدان الثقة في منظومة الحكم ومع مزيد اتساع الهوة بين المواطن التونسي وأصحاب القرار ستتضاعف نسب عدم الرضا وفقدان الثقة، ولن تكون الأيام القادمة الا اطارا جديد للتعبير عن الغضب والرفض ودافعا إضافيا للشباب التونسي للهجرة غير النظامية التي تتصاعد وتيرتها مع كل ازمة اقتصادية واجتماعية.

منهجيـة احتسـاب علمية جديدة :

بدايـة مـن شـهر مـارس اعتمد المرصـد الاجتماعـي التونسي بالمنتـدى التونـسي للحقـوق الاقتصادية، لمنهجية احتساب علمية جديدة وفيما يلي بسطة على قواعدها:

المفاهيم :

التحـركات العفويـة : تتسـم بالمباغـة و سرعـة التحـرك نتيجة حـالات الغضب الجماعـي القصوى والاحتقـان الـذي يولدهـا الا أنهـا محـدودة في الزمـان و المـكان وتسـعى إلى الإثارة ولفـت الإنتباه والتعبئـة الإجتماعيـة وتتميـز بطابعهـا السـلمي الا أنهـا تتفـاوت في معـالم تطويـر الاحتجاج بما في ذلك ممارسة العنف.

التحـركات المنظمـة : تحـركات كانـت بالأسـاس عفويـة إلا أنهـا تطـورت وطورت آليـات فعلها في الزمـان والمـكان وتوفـرت عـلى القـدرة عـلى تنظيـم الإحتجـاج والإعـداد لـه وتسـعى إلى تطويـر التعبئة المضادة إلا أنها تبقى في الأساس سلمية.
تتميـز بوسـائلها التنظيميـة و قدرتهـا عـلى ضـمان إسـتمرار فعلهـا و اعـادة التعبئـة مـن جديـد من أجل نفس الأسباب.

التحـركات العشـوائية : هـي التحـركات العنيفـة والتـي تجعـل مـن العنـف المضاد إحـدى آليات فعلهـا وهـي في الغالـب ردود فعـل مبـاشرة توظـف كل الإمكانـات مـن أجـل المواجهـة وتحقيق أهدافها لكنها في الغالب تفتقد عناصر التنظيم والبرنامج والوسائل الواضحة.

منهجية الاحتسـاب :

يحدد التحرك طبقا لشكل الاحتجاج، المكان ومدته في الزمن.

التحـرك الاحتجاجـي يمكـن ان يـدور في اكـثر مـن مـكان وبالتـالي يتـم احتسـابه اكثر من مـرة، أي بحسب عدد الأطر التي شهدت تحركات احتجاجية.

التحرك الاحتجاجية الذي يمتد على اكثر من يوم يتم احتسابه يوميا على انه تحرك جديد.

كل تغيير في الشكل الاحتجاجي للحركة الاحتجاجية يتم احتسابه كتحرك احتجاجي جديد.

منهجية الرصد بالنسبة للهجرة غير النظامية

عمليات الاجتياز المحبطة :

يقع الاعتماد على بلاغات وزارة الداخلية وتصريحات الناطق الرسمي للحرس الوطني في مختلف وسائل الاعلام. ولا تتضمن في الاغلب معطيات تفصيلية (الجنس والفئات العمرية والجهات التي ينحدر منها المهاجرون ...)

الواصلون الى السواحل الأوروبية :

هياكل عديدة تصدر معطيات رقمية حول الواصلين الى أوروبا مثل المفوضية السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ووزارات الداخلية في الدول الأوروبية والوكالة الاوربية لمراقبة السواحل.

تبقى الأرقام المقدمة تقريبية وتحتاج الى تحيين متواصل حسب الأرقام الصادرة عن الهياكل الرسمية والمدنية التي قد تصدر في تقارير لاحقة لكنها تقدم قراءة للتطور والتغيير في ديناميكيات الهجرة غير النظامية.

الأرقام اللامرئية: هي اعداد المهاجرين التي تصل الى السواحل الأوروبية دون ان تمر عبر السلطات المحلية او الهياكل الأممية ولا نجد لها اثرا في إحصاء وهي ارقام هامة وتختلف حسب تكتيكات شبكات تهريب المهاجرين. كما تضم أيضا عمليات الانطلاق من السواحل التونسية والتي تنجح في الإفلات من الرقابة الأمنية الصارمة او تلك التي يقع منع اجتيازها دون ان تصدر في بلاغات او دون أن يقع الإعلان عنها.